2

المؤسسية وبناء المؤسسات

2008

سلسلة إصدارات
التنمية السياسية
"قضايا ومفاهيم نظرية"

2

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development

سلسلة إصدارات التنمية السياسية

"المؤسسية وبناء المؤسسات"

-2-

د. عبدالغفار رشاد القصبي

الأفكار الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المؤلف

دون مسئولية معهد البحرين للتنمية السياسية

قدمت هذه الورقة البحثية وصدرت تحت رقم "2"

السنة الأولى 2008

© معهد البحرين للتنمية السياسية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2008

توجه المراسلات البحثية الى: معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955

الرفاع – مملكة البحرين

هاتف: 17650172-973+

فاكس: 17650134-973+

بسم الله الرحمن الرحيم

نشأ معهد البحرين للتنمية السياسية بموجب المرسوم الملكي رقم (39) لسنة 2005م، ويعمل في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية على دعم المسيرة الإصلاحية لجلالة الملك من خلال نشر الثقافة السياسية والقانونية وترسيخ مفاهيم المبادئ الديمقراطية السليمة لفئات الشعب المختلفة وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين ودعم تجربة المجالس المحلية وترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون وله ممارسة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه.

من هذا المنطلق يقوم المعهد بإصدار "سلسلة إصدارات التنمية السياسية" والتي تتناول التعريف بأهم قضايا ومفاهيم التنمية السياسية النظرية، وما يرتبط بها من حوار فكري وجدل نظري.

تصدر السلسلة بشكل غير دوري مؤقتاً، إلى أن تأخذ في الانتظام بطريقة دورية في شكل إصدار فصلي أو شهري.

ترحب السلسلة بمساهمات الكتاب والمفكرين من كافة التيارات والاتجاهات.

الفهرس

المقدمـــــة ..... - 1 -

الفصل الأول: المفهوم وعلاقته بالإصلاح والتنمية ..... - 3 -

السياسية ..... - 3 -

المؤسسيـــة والمصلحـــة العليـــا للمجتمع ..... - 3 -

المؤسسية والاصلاح فى الدول النامية ..... - 7 -

المؤسسية والدستور والشرعية: ..... - 12 -

الفصل الثاني : مؤشرات ومعايير المؤسسية ..... - 17 -

أولا: تحليـــلات هنتنجتون ..... - 17 -

التكيـف: ..... - 27 -

التعقيـد: ..... - 29 -

الاستقلال: ..... - 30 -

التماســك: ..... - 31 -

ثانيا: مؤشرات رالف بريبانتي: ..... - 33 -

الفصل الثالث: شروط بناء المؤسسات: ..... - 38 -

شروط النشر والإشتراك في السلسلة ..... - 46 -

المقدمـــــة

أصبحت المؤسسية أحد أهم مفردات التنمية السياسية، وتزايدت أهميتها بوجه خاص مع عودة الاهتمام بالمؤسسات، وما تفرضه من طابع وسمات خاصة، عقب الذروة التي وصلت إليها جهود الباحثين والعلماء في علم السياسية وفق المدرسة السلوكية.

والمؤسسية تعني تحقيق طابع المؤسسات، للمنظمات أو الإجراءات التي تشهدها الحياة السياسية [1]، كما تعني إحلال المؤسسات والجماعات محل الأفراد والشخصيات. وأضحت تعني تكيف المنظمة مع التحديات والظروف المتغيرة، فضلاً عن استقلالها – وعدم تبعيتها لأية جهة كانت خارجية أو داخلية –

---

(1) تتجه كثير من البحوث الي تطبيق معايير المؤسسي عل منظمات مختلفة كمنظمات المجتمع المدني . علي سبيل المثال:

د. أحمد شكرى صبيح: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2000.

كذلك دراسة أعدها : عصام عبد الشافي حول المنظمات والجمعيات الاسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية،وحصل بها علي درجة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة القاهرة تحت اشراف كاتب هذه السطور.

وتماسكها في وجه الصراعات والانقسامات الداخلية، كما تعني أيضاً درجة من الرقي والتطور لبنيانها التنظيمي وتقسيم العمل بها.

مؤسسية البرلمان أو القضاء تعني الاستقلال والتكيف والتماسك ودرجة التعقيد التنظيمي والهرمي التي تميزها، ومؤسسية الصحافة تعني مدى التزامها والمعايير الحرفية فضلاً عن استقلالها ونزاهتها وموضوعيتها وهكذا فإن تحقيق المؤسسية إنما يعني – في التحليل الأخير – تحقيق التنمية السياسية، على المستويين: مستوى الأفراد والجماعات أو الوحدات صغيرة الحجم، وكذلك مستوى المؤسسات والتنظيمات والجماعات الواسعة.

الفصل الأول: المفهوم وعلاقته بالإصلاح والتنمية السياسية

المؤسسية والمصلحة العليا للمجتمع

تستطيع المؤسسية، وفق هنتنجتون[1]، أن تجعل المجتمع أكثر قدرة علي تحقيق المصلحة العامة والحفاظ عليها، لأنها تعنى وجود مؤسسات سياسية قادرة على تحديد معنى وجوهر المصلحة العامة، أما فى المجتمعات التى لا تشهد مثل هذه المؤسسات الفعالة، فإن كل فرد أو زعيم وكل جماعة أو فئة تسعى لتحقيق أهدافها الأنانية قصيرة الأجل دون اعتبار لأى مصالح عامة أوسع.

فالمؤسسات السياسية لها أبعاد قيمية تضاف إلى أبعادها الهيكلية، وضعف المؤسسات السياسية فى المجتمع يعنى هذا المجتمع إلى القدرة على كل كبح التجاوزات الشخصية والدينية. ولأن السياسة هى حرب الجميع ضد الجميع - بكلمات توماس

---

(1) Samuel P. Huntington. Political Order in Changing Societies (Yale: Yale Univ. Press, 1968) Ch.1, 2.

هوبز - فإن المجتمع الذى يعانى ضعف المؤسسات سيكون فى حاجة إلى أدوات فعالة تساعده على تحديد وتصور مصالح عامة مشتركة، فالقدرة على تأسيس مؤسسات سياسية إنما هى قدرة على تأسيس المصالح العامة.

كان بناء المؤسسات يعنى فى الغرب تحقيق سيادة القانون على جميع عناصر وفئات المجتمع، وإسباغ الطابع المدنى على السلطة السياسية، وفصل الدولة عن شخصية الحاكم وتحويلها إلى مؤسسة، وإقامة نظم للتشريع والقضاء والحكم تقوم على أساس قواعد عامة لا شخصية تكفل الكفاءة والإنجاز، وتوفر إمكانية الاستمرار والبقاء، وكذلك النمو والتطور. أنها تعنى بناء القدرة السياسية وتجسيدها فى شكل حتى واقعى يستقل عن الأشخاص المكونين لها.

قد تتم عملية بناء المؤسسات من خلال اتخاذ الإجراءات والقوانين المنشئة لها، لكنها قد تنبثق أيضًا خلال تفاعلات وإجراءات مختلفة، وقد تكون وليده حاجة أو إرادة جماعية أو حتى فردية لكنها سرعان ما تسمو على الحدود المرتبطة بالأشخاص أو الحاجات المؤقتة، لتعبر عن استمرارية وأيضًا

عن مجموعة مستقرة من قيم وإجراءات تتجسد فى تنظيم أدوار وعلاقات ووظائف، وتعبر عن واقع حى يحظى بالاعتراف والاستمرارية.

تتنوع المؤسسات السياسية التى يتم بنائها، من مؤسسات المخرجات، كالسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلى مؤسسات المدخلات أو مؤسسات المشاركة كالأحزاب والجمعيات السياسية وتنظيمات المجتمع المدنى والجماعات الأهلية وغيرها.

وفى كل الأحوال تتطلب عملية بناء المؤسسة مخطط عام لعملية البناء يحدد أهداف المؤسسة والحاجة إليها والإمكانيات المتوافرة وتفصيلات أبنية تلك المؤسسة، وما يرتبط بها من علاقات ووظائف وأدوار، وما يتطلبه ذلك من موارد فنية وبشرية ومادية، كذلك قد تتضمن عملية البناء مخطط مستقبلى للتوقعات بشأن تطور المؤسسة فى المستقبل فى ضوء عدد من البدائل الممكنة والاحتمالات المتصورة.

من الملاحظات الأساسية فى عملية بناء المؤسسات:

1- أنه لا توجد وصفة محدده يمكن تطبيقها فى عملية البناء فى كل مجتمع، وفى كل عصر، رغم ذلك لا يمكن أن تتم عملية البناء بمعزل عن تجارب وخبرات أخرى، مر بها نفس المجتمع فى تطوره، أو مرت بها المجتمعات الأخرى.

2- أن ظروف المجتمع، وما يتوافر لدية من إطار قيمى وثقافى، وقدرات على العمل الجماعى المنظم، كلها وغيرها تشكل محددات أساسية لعملية البناء ولنجاح استراتيجية البناء المؤسسى.

3- لا يمكن فصل عملية بناء المؤسسات عن البناء الهندسى الشامل للمجتمع، وعن عملية بناء الدولة، على اعتبار أن الدولة هى المؤسسة الأم أو مؤسسة المؤسسات، حيث تضم مختلف المؤسسات، سواء كانت مؤسسات المخرجات أو مؤسسات المدخلات، كما تضم الشعب والإقليم .. ..

4- تثير عملية بناء المؤسسات موضوع التوازن بين المؤسسات المختلفة، حيث أهمية التوازن بين مؤسسات المدخلات أو

مؤسسات المشاركة ومؤسسات المخرجات، أو بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك بين المؤسسات المدينة والمؤسسات العسكرية، أو بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

المؤسسية والاصلاح فى الدول النامية

تشهد الدول النامية أبنية ومؤسسات غير ديمقراطية، باستثناءات محدودة للغاية من نظم ديمقراطية، حيث توجد فرص حقيقية للتعبير، ولتلقى مطالب وحاجات الشعب من خلال عمليات الانتخابات الحرة، أو من خلال نظم قضائية مستقلة أو حكم القانون، وبرغم ما يقال أن المؤسسات السياسية الديمقراطية، قد أخذت بشكل أو أخر تنتشر فى المزيد من دول العالم الثالث، ففى معظم هذه الدول تسيطر نظم سلطوية ـ والتى تختلف فى طبيعتها من حالة إلى أخرى ـ ويلخص بعض الكتاب العمليات السياسية التى تحدث فى دول العالم الثالث باعتبارها جهود من أجل تحقيق المؤسسية والشرعية، ومع نهاية القرن ودخول قرن جديد، القرن الحادى والعشرين، أخذت تنتشر على

نحو متزايد مظاهر وصراعات وتناقضات أو تحالفات وائتلافات بين جماعات وقوميات وكيانات عرقية كثيرًا ما تحاول جذب التأييد أو الاعتراف الدولى.

تعد المؤسسية واحدة من المآسي، أو المشكلات المستعصية، التى تواجهها الحكومات فى العالم الثالث، وتشير إلى البناء الفعال للسلطة والحكومة فى مواجهة المجتمع عبر الأبنية السياسية خاصة، ووفق بعض الآراء فإن المؤسسية هي عملية بناء الدولة.

وكمرحلة لا يمكن تجاوزها أو تجنبها فى عملية التنمية السياسية، تتضمن المؤسسية ترتيب وإعادة بناء النظام السياسى برمته كنسق لعلاقات تفاعل: أولاً بين المناصب والأبنية الحكومية، ومن ثم بينْ الجماعات المختلفة والمصالح التى تحاول أن ترفع مطالبها إلى النظام، وأخيرًا العلاقات بين المسئولين للنظام والمواطنين.

إن الدرجة التى يحققها نظام ما من المؤسسية تعتمد ليس على مجرد مسايرته وتوافقه مع القواعد والممارسات

الديمقراطية، وإنما تعتمد على نجاحه فى التغلغل عبر مختلف مستويات المجتمع، وعندئذ الحصول على الطاعة والإذعان الشعبى للنظام السياسى، سواء كان ذلك طواعية أو من خلال تهديد حقيقى أو متصور باستخدام الإكراه.

وهكذا فإن المؤسسية تتضمن أكبر من مجرد تغلغل فى المجتمع من جانب مؤسسات أو أجهزة الحكومة المختلفة، أنها تحمل فى ثناياها موافقة ضمنية أو واضحة، سواء طواعية أو إكراهية، لمصداقية المؤسسات التى تنطلق منها، أو تمارس، السلطة السياسية.

إن المؤسسية هى التى تحدد درجة قوة وصلابة الرابطة بين الدولة والمجتمع، ومن هنا فإنها ذات أهمية مركزية للعملية السياسية فى النظم السياسية النامية. أن المؤسسية تعد مؤشرًا على درجة حيوية النظام السياسى ومقياسًا لشعبيته بين المحكومين[1].

---

(1) M. Kamarava. Politics And Society in Third World (New York, Routledge, 1993) P. 3.

فكلما كانت الروابط المؤسسية أكثر عمقًا وقوة بين الدولة والمجتمع كلما قلت احتمالات البحث عن بدائل سياسية من قبل المحكومين لتغيير السلطة الحاكمة، وعلى العكس فان هشاشة هذه الروابط وضعفها من شأنه أن يزيد من احتمالات التغيير السياسى، وتكون أبنية الدولة اقل فى احتمالات الثبات والاستمرارية. إن الضعف المتأصل للنظام السياسى فى معظم دول العالم النامى، وكذلك فان ضعف الروابط التى تجسر الهوة بين القطاعات السياسية والاجتماعية، إنما هما نتاج لغياب المؤسسية أو عدم نجاحها.

المؤسسية يمكن تحقيقها فقط فى المجتمعات التى تتوافر فيها إمكانية وجود سلطة قادرة على فرض سيطرتها على مراكز القوى المتنافسة، وجماهير للتغلغل فى نسيجها. فلكى تحدث المؤسسية يلزم توافر مركز مهيمن للسلطة يمد سيطرته على القوى الاجتماعية الأخرى وبدون مثل هذه الجماعة المهيمنة، لا تتوافر الشروط الأساسية للمؤسسية كالحالات التى تتعرض فيها المجتمعات لحروب أو حركات تمرد حيث غياب السلطة المهيمنة وبروز جماعات متنافسة لا تخضع لهيمنة مركز مسيطر على السلطة.

يمكن تحقيق المؤسسية فى الدول النامية من خلال آليات مختلفة، وعلى مستويات عديدة كالبناء السياسى ذاته، أو أجهزة الدولة البيرقراطية بما فيها الأجهزة الإكراهية، وأيضًا إصدار الدساتير وتعديلها، فالمؤسسية تحدث أولاً، وعلى نطاق محدود ضيق، فى إطار البناء السياسى ذاته، وفى هذا المعنى فإنها تشير إلى تنمية المعايير، والرموز الضمنية والسافرة للسلوك وقواعد اللعبة بين المؤسسات والفاعلين السياسيين الرئيسيين، أنها تعنى إسباغ نوعا من الروتينية على إجراءات سياسية معينة، وفى مثل هذا السياق تشير المؤسسية إلى عملية تشهدها مختلف دول الجنوب النامية من خلال إصدار الدساتير القومية والتى توضح وتعرض بالتفصيل آليات النظام السياسى وعلاقاته بمختلف مكونات النظام.

والحقيقة أن إصدار الدستور هو الخطوة الأولى الأساسية نحو خلق الدولة، والدساتير يمكنها أن تتضمن الكثير من النصوص التى تكفل الحريات المدنية وتحقق الديمقراطية وتلبى مطامح شعبية، وقد توفر أيضًا نوعًا من الشرعية، لكن النظم الاوتوقراطية قد تجعل الدستور مجرد قصاصة من ورق

أو تحيلها إلى ديكور شكلى لاستكمال شكلية المسرح السياسى، بما يوحى بالديمقراطية، دون تحقيق للمتطلبات الواقعية للديمقراطية فى الحياة السياسة.

المؤسسية والدستور والشرعية:

وفى مختلف الدول النامية لم تتحقق المؤسسية من خلال الأداة الدستورية فى اغلب الحالات، وإنما من خلال وفى إطار قدرات ورغبات أولئك الذين يمتلكون السلطة فى أيديهم.

وإذا كانت الآلية التى يمثلها الدستور لم تحقق المؤسسية فى دول الجنوب فإن ثمة آلية أخرى أثبتت أهميتها فى تجسير الهوة بين المجتمع والدولة وهى الأجهزة البيروقراطية بما فيها المؤسسة العسكرية والأجهزة الإكراهية فى الدولة. فالآلية الأخرى التى من خلالها يمكن إنجاز المؤسسية هى المؤسسات التى تربط بين النظام السياسى، وعلى نطاق واسع بالمجتمع وهذه المؤسسات تتضمن البيروقراطية وغيرها من أجهزة يمكن للدولة من خلالها أن تجتذب المشاركة والتأييد الشعبى.

وتلعب البيروقراطية بأجهزتها المختلفة دورا هاما كأداة للمؤسسية السياسية باعتبار أن هذه البيروقراطية تعد واحدة من أهم مؤسسات الدولة ذات الأهمية المركزية، فى كثير من هذه الدول وغالبا ما تلعب البيروقراطية أدوارًا أساسية فى تنفيذ الأهداف السياسية، وتحظى بقسط كبير من المشاركة فى العملية السياسية، وقد تصبح البيروقراطية المصدر الوحيد للاتصال بين المواطن العادى والحكومة، وهكذا تعد الأداة للمشاركة وللمدخلات السياسية، وقد يتضخم حجم الجهاز البيروقراطى فى الدولة النامية وفى واجباته وأعبائه والتى قد تمتد إلى مجال التنمية.

ففي بعضٍ الدول النامية يتم تنفيذ الأهداف التنموية من خلال البيروقراطية، والتى تصبح بالغة التضخم وقد تحظى الوظائف الإدارية بمكانة وقيمة عالية فى المجتمع، فضلاً عما تمثله من استقرار وعمل آمن لأعداد متزايدة من الخريجين مقارنة بالقطاع الخاص خصوصًا. وفى اليابان يرجع البعض البناء الاقتصادى وتحقيق خطط "المعجزة الاقتصادية اليابانية" إلى البيروقراطية التى لها مكانتها فى اليابان، والتى نقلت اليابان

من دولة دمرتها الحرب فى 1945، ومتوسط لدخل الفرد بلغ 213 دولار عام 1955 إلى متوسط يبلغ نحو 25 ألف دولار فى مطلع القرن الحادى والعشرين، لكن البيروقراطية وحدها قد لا تكفى لتحقيق المؤسسية حيث تبرز أهمية عامل الشرعية السياسية فى النظام بالدول النامية، فلا يكفى وجود أجهزة وإدارات تجسد القدرة على تنفيذ سياسات أو قرارات وإنما يلزم توافر القدرة لدى هذه الأجهزة على إعطاء المصداقية والقبول، كما يلزم تحقيق التوازن بين المؤسسات البيروقراطية وغيرها من مؤسسات.

والنظام السياسي بحاجة التي تبرير عملية الحكم، على الأقل بين الفاعلين الاجتماعيين، الذين يلزم الحصول على القبول والتأييد للنظام من جانبهم حتى يبقى على قيد الحياة.

وإذا كانت المؤسسية توفر الرابطة البنائية والميكانيكية بين الدولة والمجتمع، فإن الشرعية تربط بينهما بروابط سيكولوجية ومعنوية فالشرعية الشعبية تلعب دورًا تكامليًا فى عملية التنمية السياسية من خلال هذه الروابط.

إن اكتساب الشرعية للمؤسسات يعد شرط أساسى لاستمرارية النظام، كما يعزز من فاعلية وكفاءة هذه المؤسسات فى الدولة بما فيها المؤسسات الإكراهية - بمعنى الجيش والشرطة - ويعزز مهمتها فى دعم النظام والمؤسسات السياسية ذاتها. وهناك العديد من أدوات الشرعية كالقيادة والكاريزما وعلاقات الأبوية والعلاقات بين السيد والإتباع وأيضًا الأيديولوجية. فضلاً عن الآراء والإنجاز حقيقيًا كان أم مبالغًا فيه أم وهميًا.

والقيادة الكاريزما بطبيعتها تتسم بعدم الاستقرار أو الثبات، بالرغم من دورها وأهميتها وتتطلب عناصر وشروط عديدة - تتعلق بشخصية الزعيم وقدراته، وجماهير مستعدة لقبول هذا القائد وتكريس العمل من أجله وظروف مواتية... - والقائد التاريخى بحاجة لا تتوقف إلى أن تستمر صورته فى عيون الجماهير، ويحافظ على دافع دائم لإنجاز مهمته التى كرس نفسه من أجلها، فمصدر شرعيته الوحيد هو شخصيته وصورته، لكنه قد يستطيع تحقيق المؤسسية إذا ما استخدم شخصيته من أجل تحقيق الفاعلية والتماسك للمؤسسات السياسية، والتى تتميز بالاستقرار والثبات النسبى، وإن كان ذلك يتوقف على قبوله

وتشجيعه لهذه المؤسسات بما تمثله من وسيط بينه وبين الجماهير، وقد يستند الزعيم السياسى إلى علاقات أبوية أو أسرية يحاول ترسيخها عبر النظام السياسى أو علاقات للتبعية الشخصية ـ السيد وتابعيه ـ ليصل، الأمر أحيانا إلى شبكات من هذه العلاقات ذات الطابع الشخصى غير المؤسسى، لتحل محل العلاقات المؤسسية من اجل توزيع المنافع عبر قنوات للمحسوبية وتحقيق التماسك بين عناصر ومكونات النظام بروابط شخصية ومنفعية تحمل طابعًا مؤقتًا وهشًا.

الفصل الثاني : مؤشرات ومعايير المؤسسية

أولا: تحليـــلات هنتنجتون

يقصد بالمؤسسية الخصائص والمعايير التى يلزم توافرها حتى يكتسب تنظيم ما صفة المؤسسات حقًا.

وقد استهل هنتنجتون تحليلاته عن "التنمية السياسية والانهيار السياسى" بكلمات دى توكفيل التى يشير فيها إلى أنه فى المجتمع المتمدين "كلما تزايدت قدرة الأفراد على الترابط معًا كلما تزايدت ظروف وأوضاع المساواة بينهم"[1]. وفى عالم اليوم، يتابع هنتنجتون، فإن المساواة فى المشاركة السياسية قد نمت وتطورت بصورة أسرع من نمو وتطور "فن ترابط الناس معًا". فمعدلات المشاركة والتعبئة مرتفعة، بينما معدلات التنظيم والمؤسسية منخفضة. والنظرة المتوازنة للسياسة المعاصرة فى دول الجنوب فى أوضاعها الراهنة تفرض مزيد من الاهتمام إلى

---

(1) Samuel P. Huntington: "Political Development and Political Decay". in: Claude E. Welch (ed.) Political Modernization – A Reader in Comparative political Change (Belmont, Calif., Wadsworth, 1971) PP. 238-277.

"فن الترابط معًا" "Art of associating together" وإلى نمو وتطور المؤسسات السياسية.

لهذا يميز هنتنجتون بين التنمية السياسية والتحديث، ويربط عملية التنمية السياسية بمؤسسية التنظيمات والإجراءات السياسية أما التحديث فإنه يرتبط بعملية التعبئة والمشاركة: التحضر، القراءة والكتابة، التعرض للإعلام، التصنيع، التغير فى المهن والحراك معايير الإنجاز.. .

ويعتقد هنتنجتون أن التزايد السريع فى التعبئة والمشاركة، وفى الجوانب السياسية الأساسية لعملية التحديث، يقوض المؤسسات السياسية. بمعنى آخر فإن التحديث السريع لا يؤدى إلى تنمية سياسية، وإنما يؤدى إلى "انهيار سياسى".

يستعرض هنتنجتون فى تحليلاته تعريفات العلماء ـ التى تذكر باستمرار ـ للتنمية السياسية، ويضع هذه التعريفات فى فئات أو مجموعات رئيسية كما يلى:

المجموعة الأولى: وتركز على متغيرات بارسونز والتى يلخصها فى "العقلانية" Rationalization وهذا يتضمن تحركًا من الخصوصية إلى العمومية، ومن الإسهاب والأطناب إلى التحديد، ومن المحسوبية ومعايير النسب إلى الإنجاز، ومن العاطفية إلى الحياد الفعال.

وفيما يتعلق بالتنمية السياسية فإن هذا يعنى الأخذ بالتمايز الوظيفى ومعايير الإنجاز.

المجموعة الثانية: ترتبط بالقومية وبالتكامل القومى: فكل الكتاب يعترفون بمشكلة أو أزمة الهوية القومية، وبضرورة إرساء وتأسيس أساس اثنى أو سلالى غير محدود تحديدًا قاطعًا للمجتمع السياسى.

وفى الدول النامية تعرف المشكلة باسم بناء الأمة، والتى تصبح الجانب الرئيسى للتنمية السياسية

المجموعة الثالثة: من تعريفات التنمية السياسية وتركز على التحول الديمقراطى Democratization وما يرتبط به من تعددية سياسية، وتنافسية، والمساواة، وانعكاس ذلك على السلطة.

ويستند هنتنجتون فى ذلك إلى:

تعريف كولمان الذى يعتقد أن الجانب الأساسى للتحديث السياسى يكمن فى التنافسية.

تعريف فرى Fredrick Frey الذى يؤكد أن الفكرة العامة الغالبة عن التنمية السياسية فى الدوائر الفكرية الأمريكية هى الحركة نحو الديمقراطية، ومن ثم فإن التنمية السياسية عنده تتضمن "تغيرات فى اتجاه توزيع وتبادل أوسع للسلطة".

إن المشاركة تميز السياسة الحديثة عن السياسة التقليدية، والمجتمع التقليدى - على حد تعبير ليرنر Lerner - غير مشارك، فالأفراد منعزلون عن بعضهم بعضًا، وعن المركز. أما المجتمع الحديث فعلى النقيض من ذلك: هو مجتمع مشارك.

إن الثقافة السياسية العالمية الجديدة - يقول الموند وفيرنا - سوف تكون ثقافة سياسة مشاركة. وإذا ما كانت سوف تحدث ثورة سياسية تنتشر عبر أرجاء العالم، فإنها سوف تكون ثورة - أو انفجار - مشاركة Participation Explosion.

أن التنمية السياسية، كما يذكر روستو Dankwart W. Rustow قد تعرف وتحدد على أنها:

- وحدة سياسية قومية متزايدة.
- قاعدة آخذة فى الاتساع للمشاركة السياسية.

ويعتقد روستو - مثله فى ذلك مثل رجز Riggs - أن التنمية السياسية تشير إلى عملية التسييس: بمعنى المشاركة المتزايدة أو الانخراط من جانب المواطن فى أنشطة الدولة فى التأثير على السلطة، وفى نتائجها.

من غير الممكن - يقول هنتنجتون - التحدث عن سلطة قبلية متقدمة سياسيًا، أو دولة مدينة، أو ملكية إقطاعية، أو إمبراطورية بيروقراطية. بمعنى آخر فإنه لا يمكن الإدعاء

بتحقيق تنمية سياسية فى مجتمع يشهد هذه الأنماط. فالتنمية السياسية ترتبط بنمط واحد للنظام السياسى.

يعد التحديث حقيقة واقعة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية: حيث التحضر السريع، معرفة القراءة والكتابة، تنمو وتتزايد - وإن كان ببطء - التصنيع يندفع للأمام، نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى تزايد، معدل توزيع الإعلام الجماهيرى فى اطراد، المشاركة السياسية فى اتساع.

كل هذه حقائق واقعة، أما بالنسبة لجوانب التحديث الأخرى: - وهى الديمقراطية والاستقرار والتمايز البنائى ومعايير الإنجاز والتكامل القومى - فإنها كلها موضع شك، وليست حقائق واقعة دائمًا.

وأحيانًا قد يحدث تناقض بين النظرية والواقع العملى، فبدلاً من الاتجاه نحو التنافسية والديمقراطية قد يحدث تآكل وابتعاد عن الديمقراطية، فى شكل ميول نحو النظم العسكرية الاوتوقراطية، أو نحو نظم الحزب الواحد وبدلاً من الاستقرار تتكرر محاولات التمرد والثورات وقلب نظم الحكم.

وبدلاً من القومية الموحدة وبناء الأمة، تتكرر الصراعات السلالية والطائفية والحروب الأهلية. وبدلاً من التمايز والعقلانية المؤسسية فإن هناك انهيار متكرر فى التنظيمات الإدارية القائمة منذ عهد ما قبل الاستقلال، وثمة تمزق وضعف فى التنظيمات السياسية التى تطورت أثناء التحرر الوطنى والنضال من أجل الاستقلال.

ويشير الموند إلى التغير السياسى - وليس التنمية السياسية - فى حالة إحراز نظام سياسى وتمتعه بقدرة سياسية جديدة. وقدرات معينة هى التى يقصدها الموند وهى قدرات التكامل القومى، والتبادل الدولى، والمشاركة السياسية، والتوزيع للرفاهية.

إن نظرية التنمية السياسية تحتاج إلى نظرية أخرى تجاريها وتوازيها وتضاهيها وهى "نظرية الانهيار السياسى" إن نظريات عدم الاستقرار، والفساد، والسلطوية، والعنف الداخلى، والانهيار المؤسسى، والتفتت السياسى قد تذكرنا بأوضاع الدول

النامية "الآخذة فى النمو" والتى تميل إلى أن تعرف على عكس الاسم [نامية: إنما هى فى حالة انهيار].

ثمة إذن تعريف جديد: التنمية هى: بناء المؤسسات: يقدم هنتنجتون تعريفًا للتنمية السياسية ـ بالإضافة إلى التعريفات التى ذكرها ـ هو: التنمية السياسية هى إسباغ الطابع المؤسسى على التنظيمات السياسية". وهذا التعريف:

أ ـ يحرر مفهوم التنمية السياسية من الربط بينه وبين مفهوم التحديث.

ب ـ لا يفترض التحرك فى اتجاه واحد فقط: المؤسسات، فالمؤسسات ـ كما يقول هنتنجتون ـ قد تنمو وتنضج، كذلك فإنها قد تنهار وتتحلل.

ثانياً: المؤسسية:

إن المؤسسات تكون مستقرة، وذات قيمة Valued ، وتمثل نماذج متواترة Recurring Patterns للسلوك. والمؤسسية هى العملية التى تحرز بمقتضاها المنظمة أو الإجراء قيمة Value واستقرارًا وتواترًا.

ومستوى ودرجة المؤسسية تختلف من تنظيم أو إجراء سياسى لآخر، ويمكن تحديد هذا المستوى وفق معايير أهمها:

- التكيف Adaptability
- التعقيد Complexity
- الاستقلال Autonomy
- التماسك والانسجام Coherence .

أى أن مستوى مؤسسية أى إجراء أو تنظيم يمكن أن يقاس بمدى تكيفها، تعقيدها، استقلالها، وتماسكها. فإذا أمكن تحديد وقياس هذه المعايير يصبح ممكنا - فى رأى هنتنجتون - مقارنة النظم السياسية من حيث مستوى المؤسسية لديها. كما

سيكون ممكنا قياس التزايد أو التناقص فى مؤسسية تنظيمات أو إجراءات معينة داخل النظام السياسى.

التكيـــف:

يعد التكيف فى المؤسسة سمة تنظيمية، ويبرز تكيف التنظيم أو المؤسسة عند مواجهتها للتحديات التى تفرضها البيئة.

ويتوقع زيادة ما تتمتع به التنظيم من تكيف كلما زاد عمر التنظيم، أما الجمود Rigidity فهو صفة ترتبط بالتنظيمات الأحداث فى عمرها younger أكثر منه فى التنظيمات الأقدم أو الأطول عمرًا.

لكن التنظيمات والإجراءات القديمة ليست بالضرورة قادرة على التكيف فى كل الأحوال خصوصًا إذا ما وجدت فى بيئة استاتيكية.

يضاف إلى ذلك أن التنظيم يقوم بتطوير مجموعة من الاستجابات عبر فترة من الزمن لمعالجة نمط معين من

المشكلات بفاعلية، فإذا ما واجه التنظيم نمطا مختلفا تماما من المشكلات، يستلزم أنماط جديدة من الاستجابة، فإن التنظيم قد يصبح ضحية، وأسيرًا لنماذج الماضى (الناجحة) ويعجز عن التكيف مع المشكلات والتحديات الجديدة.

وتكيف المؤسسة قد يمكن قياسه - بقدر من التعسف - بعمرها، وعمر المؤسسة أو التنظيم يمكن أن يقاس بثلاث طرق يحددها هنتنجتون على النحو التالى:

1- أول طريقة تعتمد على طول عمر التنظيم الزمنى: فكلما طال عمر التنظيم ووجوده كلما ارتفع مستوى مؤسسيته، وكلما كان عمر التنظيم أطول، قوى احتمال استمراريته ووجوده خلال أى فترة زمنية مقبلة.

هكذا فإن المؤسسات لا تخلق بين يوم وليلة، والتنمية السياسية - فى هذا المعنى - بطيئة، خصوصًا إذا ما قورنت بخطوات التطور الاقتصادى السريع.

2- المقياس الثانى لقياس قدرة التنظيم على التكيف هو عمره الجيلى Generational Age فكلما ظل فى التنظيم بأبنيته

وقياداته، جيل الزعماء المؤسسين الأوائل، كلما ظلت كما كان عهدها الأول فى السابق يقوم ويضطلع بها نفس أولئك الذين كانوا يضطلعون بها فى السابق.

3- الطريقة الثالثة لقياس التكيف هى الطريقة الوظيفية: وعادة ما يكون التنظيم قد نشأ أصلاً لإنجاز وظائف معينة وعندما لا تبدو حاجة إلى هذه الوظائف ـ مع مضى الزمن ـ فإن التنظيم قد يواجه أزمة كبرى: فإما أن يقوم بوظائف جديدة، ويتكيف ويتواءم مع التحولات الجديدة، وأما أن يموت التنظيم.

التعقيد:

يقرر هنتنجتون أن التنظيمات الأكثر تعقيدًا تكون أكثر مؤسسية، ويعنى التعقيد تعدد وحدات التنظيم الفرعية، وتنوعها وظيفيًا وهيراركيًا.

إن التعقيد يتضمن تمييزًا بين أنماط منفصلة من الوحدات الفرعية للتنظيم، وكلما زاد عدد وتنوع الوحدات الفرعية Subunits، كلما زادت قدرة التنظيم على استمرار وضمان الولاءات بين أعضائه.

معنى هذا أن تعقيد التنظيمات يوفر لها إمكانية للاستقرار، فالتنظيم يمتلك أدوات وآليات تجديد ذاته وتكيفه، من خلال التعقيد وتعدد وتنوع الوحدات الفرعية به، بعكس التنظيم الذى يعتمد على حياة فرد واحد أو على وحدات فرعية محدودة العدد والتنوع. وكان بيرك قد أشار إلى أن الحكومات البسيطة هى متخلفة بالضرورة وليس هناك ما هو أسوأ منها.

الاستقلال:

المعيار الثالث لمؤسسية التنظيمات والإجراءات السياسية هو الاستقلال، عن الجماعات الأخرى، وما يرتبط بها من أنماط للسلوك السياسى خاصة بها. بمعنى آخر فإن التنظيم السياسى الذى يقوم بعمله كأداة فى خدمة جماعة معينة، أو طائفة

أو طبقة أو تكوينات عائلية أو قبلية .. يفتقر إلى الاستقلال، ومن ثم يفتقر إلى المؤسسية.

واستقلال المؤسسات السياسية يمكن أن يقاس - وكما هو الحال بالنسبة للهيئة القضائية - بمدى ما تتمتع به هذه المؤسسات، وما تمتلكه وتمثله، من مصالحها وقيمها الخاصة بها، والمتميزة عن مصالح وقيم الجماعات والتكوينات المختلفة الأخرى.

وكما أن التنظيمات والإجراءات السياسية تكون عرضه لتأثيرات من داخل المجتمع، فإنها تكون أيضًا عرضه لتأثيرات من خارج هذا المجتمع، حيث من السهولة بمكان أن يتم اختراقها - فتفقد استقلالها - من قبل أطراف، وجماعات ومصالح وأفكار وافدة من المجتمعات والنظم الأخرى.

التماسك:

التماسك Coherence هو المعيار الرابع للمؤسسية، بمعنى أن التنظيم الأكثر وحدة وتماسكًا يكون أكثر مؤسسية،

وكلما تزايدت درجة تفكك Disunity التنظيم كلما قلت درجة مؤسسيته، ويعتبر هنتنجتون أن الاتفاق العام Consensus من المتطلبات الأساسية لأى جماعة أو تنظيم أو مؤسسة فعالة.

وقد لاحظ هنتنجتون أن عوامل التماسك فى التنظيمات العسكرية، كروح الانتماء، والفخر، وروح الجماعة المرتبطة بالتنظيم العسكرى، وعلاقات الرفاق فى السلاح التى تفرض أن يثق كل منهم فى الآخر فى القدرة على الصمود ومقاومة إغراءات لاحصر لها، بهدف تعزيز تضامن الجماعة .. كذلك القدرة على التنسيق والتنظيم كلها عوامل أساسية فى الحرب والسياسية، أى فى التنظيم السياسى كما فى التنظيم العسكرى.

وتاريخيًا فإن المجتمعات التى اكتسبت مهارة، فى التنظيم، ومرت بتجربة فى ذلك، تكون متمرسة، "وخبيرة" فى التنظيم فى المرات التالية.

إن التجربة تدلنا على أن مستويات المؤسسية تختلف، وقياس هذه الاختلافات ليس مستحيلاً. فقط من خلال قياس المؤسسية نستطيع تأكيد، أو رفض، الافتراضات حول العلاقة

بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية من ناحية، والتغيرات فى البنية السياسية من الناحية الأخرى.

ثانيا: مؤشرات رالف بريبانتي:

يقدم رالف بريبانتى Ralf Braibanti سبعة مؤشرات أو عناصر لرفع كفاءة المؤسسات السياسية، كأساس للتخطيط لاستراتيجية لدفع عملية التنمية السياسية بالطريقة التى تضمن فاعلية وتعزيز المؤسسات فى النظم السياسية الآخذة فى النمو.

ويؤكد بربيانتى فى هذا السياق أهمية تتبع تطور أداء المؤسسات السياسية فى نظام معين، وتحديد متى، ولماذا تتحرك الوظائف من نطاق مؤسسى إلى آخر؟

ولأنه غير معروف لدينا الكثير عن الأدوار الوظيفية للمؤسسات فى النظام السياسى، فإن من الصعوبة تقييم تقسيمات

هنتنجتون لمعايير المؤسسية (التكيف - التعقيد - الاستقلال - التماسك).

ويحدد بريبانتى هدفه فى "محاولة تحليل أداء المؤسسات بما يلائم النظام السياسى"، وبناء على هذا الهدف - والذى يختلف عن هدف ومحاولة هنتنجتون للمعايير الأربعة للمؤسسية عنده - كان يجب عليه "تتبع التغيرات الوظيفية والأداء الكلى الذى يرتبط بالأبنية والقطاعات".

ويشير بريبانتى إلى أن اهتمامه، فى محاولته هذه، ينصب على ظروف الدول النامية، وما قد تشهده من تذبذب فى التغير، وفى طبيعة ونوعية المطالب الموجهة إلى المؤسسات فى هذه الدول لتقوم بعملية التحويل لهذه المطالب، والتذبذب أو التأرجح فى الوظائف التى تؤديها تلك المؤسسات، أما باستبعادها للمطالب أو رفضها.

1- الانفتاح وتقبل الجديد: بمعنى قدرة المؤسسة على تقبل المعايير والقيم الجديدة من المؤسسات الأخرى. هذا التفتح قد يكون فى مواجهة أفكار، أو أشخاص جدد، مثال ذلك: ما تستقبله

البيروقراطية المدنية عندما تضم إلى صفوفها عناصر الضباط من البيروقراطية العسكرية، أو أشخاص من الاتحادات والهيئات التجارية الخاصة أو القانونية أو التعليمية.

2- الاستقلال – ويتفق بريبانتي مع هنتنجتون هنا - بمعنى الحفاظ على الاستقلال النسبى لروح الجماعة، والأبنية، فى الوقت الذى تتواصل فيه عملية البناء الشاملة والمتناسقة للنظام، ونشر القيم والمعايير التى تفرضها هذه العملية، وإزالة الجوانب المعاكسة والمضادة لذلك فى النظام ككل.

وهذا الاستقلال ذات طبيعة نسبية، ويجب أن يجرى فى إطار يحقق التوازن بين آليات تكفل القدرة للمؤسسات للحفاظ على استقلالها، وفى الوقت ذاته تمارس تأثيرها، وتجنى ثمار استقلالها عن طريق التأثير الفعال فى النظام، بينما تجرى عملية البناء الشاملة بشكل متناسق ومتواصل، وفى كل النظم يمثل هذه التوازن صعوبات حقيقية.

3- التوازن: بمعنى الحفاظ على توازن المصالح التى تنطوى عليها المؤسسة وتمثلها وبين المصلحة العامة للمجتمع،

وهذا يسهم فى تأكيد علاقات التوافق والانسجام بين المؤسسة وغيرها من مؤسسات فى إطار النظام ككل. لكن فهم دور وأداء المؤسسة فى إطار النظام السياسى قد يكون بالرجوع إلى خصائص القيادة السياسية، وليس من خلال المؤسسة ككل.

4- التوافق والانسجام - أو عدم التوافق - بين الأهداف الرسمية المعلنة للمؤسسات وبين السلوك الفعلى الذى تمارسه هذه المؤسسات على أرض الواقع فى المجالات المرتبطة بتلك الأهداف. فالدراسة يجب أن تتناول مقارنة السلوك الفعلى بالأهداف الرسمية للمؤسسة.

5- الحفاظ على الفاعلية والكفاءة الداخلية للمؤسسة، وإمكانية استمرارها وتطورها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وسائل عديدة، من أمثلتها: إصدار القرارات، وإعداد الميزانيات، ورصد مكافآت مادية للأفراد ...

6- قدرة المؤسسة على إعادة صياغة قيمها ومعاييرها الخاصة بصورة تتلاءم مع المعايير والقيم الوافدة التى استقبلتها. وهذا ما يعرف بالقدرة التكاملية: بمعنى القدرة على تحقيق

التكامل والدمج بين القديم والجديد، وعملية إعادة الصياغة تختلف فى درجتها، ومداها، وتصل أقصى صورها عندما تتغير فعلاً طبيعة المؤسسة ذاتها. بينما فى حالات أخرى قد يكون من الصعوبة بمكان إدراك عملية الصياغة أصلاً، أى تكون سطحية هشة.

7- الأدوار بمعنى تحقيق التجانس والتوافق بين:

أ - الأدوار كما يفهمها ويدركها أعضاء المؤسسة المعنية.

ب - وتلك المتعلقة بالأبنية.

ج - والدور كما يتم فى الواقع الفعلى وما يفرضه هذا الدور من سلوك.

الفصل الثالث: شروط بناء المؤسسات:

تختلف المؤسسية عن بناء المؤسسات، فالمؤسسية تعني اصلاح وترميم تنظيمات واجراءات قائمة بهدف تفعيلها ورفع مستوي ادائها ، بينما بناء المؤسسات ينصرف الي بناء وحدات جديدة وفق شروط ومتطلبات تفرضها كل حالة.

ومن الاعتبارات التى تؤثر على إمكانية نجاح عملية بناء المؤسسات:

أولا: تختلف السمات الثقافية، والسيكولوجية، من أمة إلى أخرى، ومن شعب إلى آخر، اختلافًا ملحوظًا، ويواكب هذا اختلاف فى قدرات هذه الأمم والشعوب على بناء وتطوير مؤسسات سياسية فعالة.

وتغيير نماذج السلوك والفكر القديمة، التى سادت لفترات طويلة من الزمان، أمر ضرورى، كذلك فإن خلق مؤسسات سياسية يعد مسألة أصعب بكثير مما قد يتصور، وفى اليابان لم يستطع اليابانيون فى عهد توكوجاوا أن يضعوا الأسرة قبل

الحكومة - ويولوها أهمية على الحكومة - وكان يتوقع من رجل الساموراى أن يتجه ولاؤه نحو سيدة الرسمى أولاً، ثم نحو أسرته ثانيا، وفى معظم الأحيان وبشكل

ثانيا: يختلف بناء المؤسسات فى طبيعته عن بناء الأمة، كما أنه يختلف بطبيعة الحال عن بناء التنظيمات:

فى كل المجتمعات يكون من الممكن بناء تنظيمات سياسية، أما إمكانيات بناء المؤسسات السياسية فإنها تختلف بشكل ملحوظ من مجتمع إلى مجتمع آخر، فالمؤسسات تكون محصلة لتفاعل تدريجى وجهد واع وثقافة قائمة، أى أنها ترتبط بالمجتمعات التى تتوافر لديها مثل هذه الثقافة، وتبذل تلك الجهود والتفاعلات، أما التنظيمات فهى نتاج جهود هادفة وواعية.

ثالثا: تلطيف عملية التعبئة: يمكن تلطيف عملية التعبئة وإبطائها من خلال طرق عديدة من بينها: زيادة تعقيد البناء الاجتماعى. تحديد أو تقليل الاتصال فى المجتمع. تلطيف أو تقليل التنافس بين قطاعات النخبة السياسية وتقليله إلى أدنى حد ممكن.

فقد تؤدى التغيرات السريعة التى يشهدها المجتمع إلى تناقص فى الحجم وفى الأهمية التى تمثلها الشرائح الاجتماعية وكذلك التنظيمات السياسية فى المجتمع، إذا ما كانت الولاءات للمنظمات السياسية تتوازى وتتطابق مع الخطوط الطبقية والطائفية. بينما تتقاطع الولاءات للمؤسسات السياسية الأخرى عبر هذه الخطوط.

والزعماء التقليديون عندما يقومون بتحديث وإصلاح مجتمعاتهم، قد يواجهون عناصر وقوى اجتماعية أساسية تعارض جهودهم، ويكون على هؤلاء تنظيم جهودهم وتوجيهها من خلال المؤسسات التقليدية، وفى إطارها، دون تقويضها. بمعنى آخر دون إطلاق العنان وإثارة القوى الاجتماعية والعناصر التى قد تهدد المؤسسات السياسية التقليدية.

رابعًا: أهمية الجمعيات والأحزاب السياسية[1] : يعتقد هنتنجتون أنه فى غياب المؤسسات التقليدية فإن التنظيم السياسى الحديث الوحيد الذى يستطيع أن يصبح مصدرًا للسلطة السياسية والذى يستطيع أن يكتسب بفاعلية طابع المؤسسية هوالجمعية أو الحزب السياسى. والحزب السياسى له أهمية فى توفير الشرعية والاستقرار فى النظم السياسية الآخذة فى التحديث. لكن مقدار هذه الأهمية التى يمثلها الحزب تختلف باختلاف الطابع المؤسسى لمثل هذه النظم.

---

(1) الحزب السياسى: هو تنظيم شرعى يسعى إلى تولي السلطة،بينما الجمعيات تسعي للمشاركة بصورها دون تولي السلطة بالضرورة ، لذلك يتبنى الحزب عادة برنامج سياسى، ويتنافس مع غيره من أحزاب، ويؤدى وظائف سياسية كتنظيم إرادة الشعب وبلورتها فى شكل محدد، وتعليم المسئولية السياسية وتوفير قنوات للاتصال السياسى. ويتم تصنيف الأحزاب السياسية وفق طبيعة الحياة الحزبية عادة، فهناك نظام الحزب الواحد أو الحزب المهيمن، ونظام الحزبين، ونظم التعددية الحزبية. وتتميز نظم الحزب الواحد أو المهيمن بالارتباط الوثيق بالسلطة، ووجود بيروقراطية قومة وتسلسل هيراركى. كما يشهد هذا النظام عادة اندماج الحزب بجهاز الدولة، وضعف المعارضة نتيجة رفض وجودها أو تهميشه، وقد يتم التعامل معها على أساس أمنى وليس سياسى. أما نظم الحزبين الكبيرين، والتعددية الحزبية، فإنها قد تسمح بمعارضة قوية، وتضفى حيوية على المسرح السياسى، وتنوعًا فى البرامج، وفى تمثل تيارات مختلفة وقد يرتبط ذلك بدرجة من الاستقرار والممارسة الديمقراطية. وتميل الدول النامية إلى نظام الحزب الواحد أو المهمين، فى نسبة كبيرة منها، نتيجة التضييق على الأحزاب والقوى المختلفة، أو تهميشها، أو السماح بكيانات حزبية شكلية أو ديكورية لا قيمة لها فى الواقع الفعلى للحياة السياسية.

والحزب السياسي، على خلاف البيروقراطية، يعد شكلاً حديثًا متميزًا للتنظيمات السياسية. فالنظم التقليدية لا تعرف الأحزاب السياسية. وفى ظل هذه النظم التقليدية أو الإقطاعية على سبيل المثال، إذا ما ظلت قائمة فى العهد الحديث فإن الأحزاب تلعب دورًا مكملاً وثانويًا، فى النظام السياسى بينما تلعب المؤسسات الأخرى دورها باعتبارها المصدر الأولى للاستمرارية والشرعية.

والأحزاب يفترض أن تنشأ أصلاً داخل الهيئة التشريعية، ثم تبدأ فى توسيع نطاقها تدريجيا والامتداد عبر المجتمع. وتأخذ الأحزاب عندئذ فى تكييف نفسها، بعد نشأتها، مع الإطار القائم للنظام السياسى، وهذا التكيف ينعكس فى عملياتها وفى مبادئها التنظيمية والإجرائية.

والأحزاب، وكذلك الجمعيات، تقوم ـ بعد نشأتها وتكيفها ـ بالمشاركة فى المؤسسات والنظم التقليدية قد تسهم فى تكييف هذه المؤسسات مع متطلبات سياسات التحديث، كما تسهم

الأحزاب فى توفير الشرعية للمؤسسات التقليدية بمعنى تواءمها مع خصائص السيادة الشعبية.

بمعنى أن شرعية هذه المؤسسات التقليدية تستمد من المساهمات التى تقدمها الأحزاب للنظام السياسى، وقد يتطور إلى جانب الأحزاب تنظيمات أو جماعات حديثة كجماعات المصالح وغيرها[1].

---

(1) تقوم جماعات المصلحة على قاسم مشترك بين أعضائها، ويمكنها من تحديد وصياغة مطالب لها، للتأثير على الحكومة أو الجماعات الأخرى والأحزاب، وعادة ما يكون هذا القاسم المشترك مصلحة تجمع بين الأعضاء أو فكرة أو مبدأ أو هدف. وجماعات المصالح تحاول في علاقاتها التأثير على سياسات وبرامج الأحزاب السياسة، البيروقراطية، ومؤسسات الخدمة المدنية، الحكومة وأجهزتها بما في ذلك السلطات الثلاث، ولا تحاول جماعات المصلحة الوصول إلى السلطة كالأحزاب، وإنما تكتفي بمحاولاتها التأثير، وكثيرًا ما يكون ذلك بطريقة غير رسمية. وتحاول بعض الدراسات أن تجعل البيروقراطية إحدى جماعات المصلحة، لما تحظى به من تأثير متزايد ومن قواسم مشتركة عمدت إلى تطويرها تجمع بين العاملين بها، ومن الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الجماعات تنمية الروابط والاتصالات مع الشخصيات البارزة في عمليات صنع القرار، واستخدام تكنيكات اللوبي داخل الهيئة التشريعية. وقد تحاول الجماعات بناء قنوات للتعامل مع الشخصيات المؤثرة في البيروقراطية والسلطة التنفيذية والبرلمان والقضاء كما قد تستخدم أساليب المعارضة العنيفة أو التظاهرات في الشوارع أو مساندة بعض الجهات للضغط في سبيل تحقيق أهدافها.

وعندما تضعف المؤسسات والنظم التقليدية، أو تنهار وتتلاشى، فإن دور الحزب يختلف فى هذه الحالة، اختلافًا تامًا عن الحالة التى يوجد فيها مؤسسات تقليدية.

ففى مثل هذه المواقف فإن التنظيم الحزبى القومى يكون هو البديل طويل المدى الوحيد لمجتمع أو نظام غير مستقر، فاسد، أو عسكرى، أو جماهيرى.

والمعروف أن عناصر بناء المؤسسة تتضمن:

إلى جانب(1) القيادة(2) والموارد الفنية والبشرية والمالية أبعادا أخرى لا تقل عنها أهمية(3) كالبرنامج السياسي أو الأيديولوجية (4)والسياق الملائم(5) والقدرة على العمل الجماعى المنظم ، وقد تحتاج المؤسسة إلى(6) سياسيين على درجة من الفاعلية كما الحال بالنسبة للأحزاب السياسية والى (7)نظام أساسي وقواعد ومعايير للعمل...

وفي الختام نشير الي أن بناء المؤسسات وتوفير عناصرها الأساسية قد يكون أمراً ميسور المنال ، لكن إسباغ الطابع المؤسسي يصبح هو الفيصل، والمحك في بناء نظام سياسي علي قدر من الفاعلية والكفاءة.

شروط النشر والإشتراك في السلسلة

تتضمن الشروط:

طبيعة الموضوع: قضايا ومفاهيم ذات الصلة بالتنمية السياسية.

1) الحجم: في حدود لا تقل عن 30 صفحة ولا تزيد عن 100 صفحة.

2) تخضع البحوث المقدمة للتحكيم، وفق اجراءات يحددها المعهد ويلتزم بها مقدم البحث.

3) يمنح المعهد مكافأة مالية للكاتب بعد إجرائه التعديلات وتنفيذ الملاحظات التي يبديها المعهد، أو التحكيم على المسودة لكي تصبح صالحة للنشر.

صدر من سلسلة "إصدارات التنمية السياسية"

1) الثقافة السياسية.
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

2) المؤسسية وبناء المؤسسات.
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

3) المجتمع المدني
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

4) المنظمات الدفاعية "قضايا النهوض بالمرأة".
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

5) التعددية والتسامح.
الأستـــاذ عبدالنبي سلمان أحمـد.

6) مفاهيم وآليات العمل النقابي.
الأستاذ محمد عبدالجليل المرباطي.

7) الحكـــم الرشيـــد.
الأستاذ حسن علي حسن إسماعيل.

8) آليات العمل والتشريع والرقابة في مجلسي الشورى والنواب.

الأستـــاذ يوســـف زينـــل

قسيمة اشتـــراك في سلسلـــة

(إصدارات التنمية السياسية)

الاســـــــــــم : .....

المؤسســـــــــة : .....

الهاتـــــــــف : .....

العنـــــــــوان : .....

الرمز البريـــــدي : .....

البلـــــــــد : .....

البريد الإلكترونـــي : .....

بدء الاشتـــــــراك : (من العدد:..... إلى العدد: .....).

رســـوم الاشتراك *

للأفـــراد	: 12 ديناراً بحرينياً.	26.525 دولاراً أمريكياً.
للمؤسسات	: 24 ديناراً بحرينياً.	63.662 دولاراً أمريكياً.

للاشتراك من داخل المملكة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحـوالات النقديـة.

للاشتراك من خارج المملكة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي بإسم معهد البحرين للتنمية السياسية.

حساب رقم (008700118807) بنك البحرين الوطني – المنامة

نرجوا موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955 - الرفـــاع – مملكة البحريـــن

هاتف: 17650172 -973+ فاكس: 17650134 -973+

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثنى عشر عدداً مـــن تـــاريخ بـــدء الاشـــتراك.

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development
هاتف: 17650172 ، فاكس: 17650134 ، ص.ب.: 38955
www.bipd.org

رقم الناشر الدولي: ISBN 978-99958-54-01-0
رقم الإيداع : د.ع 2008/7336م